ثورة فبراير 1917 الروسية: من فبراير إلى «أزمة أبريل».

بقلم؛ نيكولا فيرت Nicolas Werth

كانت العفوية والارتجال يميزان أيام فبراير 1917. كانت الأزمة السياسية التي يشهدها النظام القيصري في مطلع العام 1917 عميقة. بيد أنه لا المعارضة، المعتدلة وحتى الثورية، ولا «الجماهير» في بتروغراد، هذه التي سيكون دورها رئيسيا إبان أحداث فبراير، كانت مستعدة لثورة ستعصف في بضعة أيام بعائلة ملكية دام حُكمها 300 سنة.

من 20 فبراير إلى «الليلة التي سينهار فيها كل شيء»: 26 إلى 27 فبراير

تفجرت الأحداث الجسيمة لسنة 1917 يوم 20 فبراير، بعد أن أعلنت سلطات بتروغراد إرساء نظام تحصيص لأن مخزون المدينة من الطحين لا يكفي سوى لبضعة أيام. وفي اليوم ذاته أعلن أكبر مصنع في بتروغراد، مصنع السلاح بوتيلوف، تسريح ألف عامل بسبب نقص في التموين. كان «الخبز والعمل» – هذان المطلبان الاقتصاديان مُطلق حركة مطلبية عفوية ليس فيها ما هو ثوري بتاتا.

يوم 23 فبراير (بالتقويم الروسي)، أتاح اليوم العالمي للنساء، هذا التاريخ الهام في الرزنامة الاشتراكية، ذريعة للجماهير للتظاهر. سارت مواكب نساء عديدة في مركز المدينة: طالبات، ومستخدمات، وعاملات نسيج من ضواحي فيبورغ العمالية. وعلى مر الساعات، تضخمت صفوف المتظاهرين/ات. واتخذت الشعارات نبرة سياسية أكثر. وفي اليوم التالي اتسعت الحركة الاحتجاجية: زهاء 150 ألف عامل مضرب يتجهون صوب مركز المدينة. لم تتمكن قوات القوزاق (المكونة أساسا من فرسان، وقمعت خلال القرن 19 كل الحركات المعارضة للقيصرية)، بعد أن فاضت عليها الحشود وعدم تلقيها أي تعليمات، من تشتيت المتظاهرين. وتشكلت مئآت الاحتشادات وتم ارتجال تجمعات.

يوم 25 فبراير كان الإضراب عاما. وازدادت المظاهرات تضخما، ومعها تجذر الشعارات: «يسقط القيصر» و«تسقط الحرب». وبوجه هذه الحركة العفوية القادمة من الشارع، ظل القادة الثوريون القلائل الموجودون في بتروغراد حذرين، معتبرين، على غرار البلشفي الكسندر شليابنيكوف، أن الأمر يتعلق بتمرد جوع أكثر مما هو ثورة سائرة. ومساء يوم 25، توصل الجنرال خابالوف، قائد المنطقة العسكرية لبتروغراد، ببرقية من القيصر نيقولا الثاني، مرسلة من القيادة العامة في موجيليف (مدينة في روسيا البيضاء). أمر القيصر بـ «انهاء الفوضى في بتروغراد بالقوة قبل غد». وسيؤدي رفض أي تفاوض وأي تسوية إلى تطور ما لم يكن بنظر الجميع غير اضطراب مبعثر، على غرار ما شهدت المدينة بانتظام منذ العام 1905، إلى ثورة.

يوم 26 فبراير، حوالي منتصف النهار، بدأت الشرطة والجيش إطلاق النار، في ميدان زنامينسكايا، على طابور من المتظاهرين. فقتل أكثر من 150 شخصا. تراجعت الحشود، مذعورة بهذه المذبحة، إلى أحياء الضاحية. وأعلن حاكم المدينة حالة الحصار وأمر بتسريح مجلس الدوما.

وليلة 27 إلى 28 فبراير جرى الحدث الذي سيؤرجح الوضع في بعض ساعات: تمرد فيلقين من فيالق النخبة (فولينسكي وبريوبراجنسكي)، مصدومين بإطلاقهم النار على «إخوتهم العمال». وفي بضع ساعات امتد التمرد امتداد بقعة زيت. وصباح يوم 27 فبراير، تآخى الجنود والعمال، واستولوا على الترسانة حيث أخذوا مئات آلاف البنادق، جرى توزيعها على الحشود، واحتلوا النقاط الإستراتيجية بالعاصمة واقتحموا السجون.

وبوجه هذه الثورة الشعبية، العفوية، وغير المتحكم بها، حاول «السياسيون» تنظيم أنفسهم وضبط الحركة. ولم يكن أي من الزعماء الثوريين حاضرا في بتروغراد (لينين ومارتوف في زوريخ، وتروتسكي في نيويورك، وتشيرنوف في باريس، تسيرتلي ودان وستالين في منفى سيبيريا)، فآلت مسؤولية قيادة الثورة الجسيمة إلى قادة من الصف الثاني. وعلى غرار 1905، فرض إنشاء مجلس عمال (سوفييت) [مجلس منتخب «للشعب العامل والمقاتل» لتوحيد العمال والجنود] نفسه لتأمين خلاص ثورة تبحث عن نفسها.

على هذا النحو، بعد زوال يوم 27 فبراير أنشأ زهاء 50 مناضلا من اتجاهات ثورية مختلفة – بلاشفة ومناشفة واشتراكيون ثوريون وعماليون (اشتراكيون ثوريون معتدلون) لجنة تنفيذية مؤقتة لمندوبي العمال. دعت هذه اللجنة العمال وجنود الثكنة إلى انتخاب ممثليهم. هكذا ولد سوفييت مندوبي عمال وجنود بيتروغراد، عبارة عم مجلس ضاج من 600 مندوب تقريبا، بقيادة لجنة تنفيذية مكونة من ثوريين «محترفين».

السوفييت والدوما: «ازدواجية سلطة»

موازاة لتشكيل هذا السوفييت، تم إرساء هيئة سلطة أخرى، تقليدية أكثر. فقد شكلت مجموعة من نواب الدوما يوم 27 فبراير أيضا لجنة مؤقتة لاستتباب النظام وعلاقات مع المؤسسات والسلطات. أولوية الأولويات بنظر هذه اللجنة العودة إلى النظام، وأولا وقبل كل شيء عودة الجنود المنتفضين إلى ثكناتهم.

قامت بين هذه اللجنة المؤقتة، المتخوفة أمام توسع «أشكال الفوضى»، وسوفييت مرتبك تحت تهديد ثورة مضادة مفاوضات مديدة

التتمة ص 11

المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية (Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم
جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 14 فبراير 2024

من أجل وقف فوري للعدوان الصهيوني على غزة، وسحب جيش الاحتلال، وإقرار حقوق الشعب الفلسطيني

نقرأ-ون في هذا الملف

حراك شغيلة التعليم: مئة يوم هزت ساحة النضال

• وفاة محمد بنسعيد أيت إيدر: «معارض» تبنى الملكية وتبنته

• الجزء الخامس: فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي في عصر النيوليبرالية

• الذكاء الاصطناعي: إبدال ذكاء البشر أم تحريره؟ الجزء الأخير

• عاملات سيكوميك بمكناس: جريمة مُركَّبة، بين مطرقة رأس المال وسندان البيروقراطية النقابية

• ثورة فبراير 1917 الروسية: من فبراير إلى «أزمة أبريل». الجزء الأول

• بلدان أمريكا اللاتينية: أخطار ونضالات وآمال

• تاريخ النقابة بالمغرب: المؤتمر السادس للاتحاد العام (نوفمبر 1950)

من أجل وقف فوري للعدوان الصهيوني على غزة، وسحب جيش الاحتلال، وإقرار حقوق الشعب الفلسطيني

بعد مضي أربعة أشهر، لا يزال الكيان الصهيوني مستمرا في حرب الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني الأعزل. جرى حتى الآن سقوط ما لا يقل عن 28 ألف شهيد-ة، معظمها من النساء والأطفال، وما يقل قليلا عن 70 ألف جريح-ة، فضلا عن أكثر من 7 آلاف مفقود-ة، علما أن العديد من الجثث لا تزال تحت أنقاض البنايات المدمرة، والأرقام لا تأخذ في الحسبان من يموت جراء الكارثة الصحية المتفشية التي خلفها العدوان الصهيوني، ومنع دخول المساعدات الإنسانية...

أدى القصف الهمجي الصهيوني أيضا، إلى تدمير أزيد من ثلثي مباني قطاع غزة، جزء منها بشكل كلي، والباقي متضرر على نحو كبير، وتخريب هائل للبنيات التحتية من ماء وكهرباء وطرق ومدارس ومشافي ومراكز الرعاية، والمساجد والكنائس والمعالم الأثرية، أي إبادة جماعية هائلة للبشر والحجر.

وتُعِدُّ آلة التدمير الصهيونية العدة لاستكمال هدف التطهير العرقي وإجبار الفلسطينيين على مغادرة أراضيهم، بنيتها الهجوم على منطقة رفح التي وصلها اللاجئون من شمال ووسط غزة وجنوبها، وصارت مكتظة بالسكان، أزيد من مليون و400 ألف نسمة. إنه شوط مؤلم للغاية من تاريخ مديد من الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية، وهو إعادة على نطاق واسع لنكبة سنة 1948 الأليمة، وها قد تجاوزت ويلات ما يجري الآن من تصفية للفلسطينيين وتدمير ممتلكاتهم وكل أسباب الحياة، ما حدث إبان تلك النكبة.

ما كان الكيان الغاشم قادرا على اقتراف جرائمه لولا مشاركة أمريكا في الحرب، وهي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك، بدل الدعم الدائم دون المشاركة الفعلية في العدوان، ودعم معظم الدول الأوروبية، والتواطؤ الصامت لروسيا،التي تقيم علاقات تجارية ثنائية مع الكيان، ولامبالاة الصين، المتفرجة دون أدنى مبادرة حتى داخل الأمم المتحدة بالرغم من عجزها على إتيان رد حاسم على الغطرسة الأمريكية-الصهيونية.

كما يعتمد الكيان على خضوع أنظمة المنطقة وتطبيعها، وكلها مسؤولة عن تشجيع حرب الإبادة الصهيونية، لا سيما أن الكيان إنما استفاد من تزويده بالعتاد العسكري من قبل أمريكا وحلفائها كي يمتلك القدرة على مواصلة إجرامه.

منحت القوى الامبريالية الكيان الصهيوني دعما عسكريا وماليا وسياسيا واسع النطاق، وحركت قواتها العسكرية لحماية إمداده برا وبحرا وجوا، وضخت له مساعدات مالية عاجلة لتعزيز مجهوده الحربي، ووفرت له غطاء سياسيا وديبلوماسيا أبطل جميع محاولات اتخاذ قرار وقف الحرب، والمجازر بحق الفلسطينيين.

إن استكانة الأنظمة العربية وتخليها حتى عن بيانات الإدانة وشعارات التضامن غير المترجمة إلى أفعال، ذهب أبعد من الخضوع برفضها إنهاء التطبيع وطرد تمثيليات الاحتلال لديها، وامتناعها عن استعمال سلاح النفط، بل إن بعضها بالجوار الفلسطيني مشارك في الحصار المقيت على غزة بالامتناع عن فتح المعابر الحدودية امتثالا لرفض الكيان الصهيوني.

إن الشعب الفلسطيني بحاجة ملحة، في مواجهة المذابح، إلى التعبئة الشعبية العالمية، وإلى مواصلة بناءها وتعزيزها، ولاسيما داخل المنطقة العربية والمغاربية. تعبئة تجمع منظمات النضال العمالية والشعبية وكل الساعين حقيقة لنصرة الشعب الفلسطيني ومناهضة الإمبريالية وحروبها، تعبئة منغرسة في الأحياء وأماكن العمل والمدارس والجامعات... عبر لجان تضامن تحشد جماهير غفيرة للضغط من أجل وقف فوري للعدوان الصهيوني، وسحب جيشه الإجرامي من قطاع غزة، والسماح الفوري وغير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية، والأدوية والمعدات والأطقم الطبية... وكل ما يلزم لتوفير أسباب الحياة لملايين الفلسطينيين- ات المهددة بالجوع والمرض والبرد والموت...

يلزم الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني كامل السيادة في العودة وإنهاء الاحتلال الصهيوني وإقامة دولته المستقلة على كامل أرضه، دولة ديمقراطية ضامنة للحقوق دون تمييز لجميع مواطنيها.

ومن أجل ذلك، ينبغي عدم إفلات الاحتلال من العقاب عن كامل جرائمه المقترفة بحق الشعب الفلسطيني، ولهذا من الضروري مواصلة حملة مقاطعة الكيان الصهيوني وملاحقة قادته المسؤولين عن جرائم الحرب والإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني المقاوم منذ إقامة هذا الكيان الغاصب بدعم الإمبريالية العالمية.

إننا في تيار المناضل-ة، ندعو منظمات الطبقة العاملة المغربية، وكافة مناصري الشعب الفلسطيني، إلى المساهمة في المبادرات العالمية الجارية من أجل تعزيز حملة مقاطعة الكيان الصهيوني وتوسيعها، والمبادرة إلى تنظيم أنشطة نضالية تضامنية متنوعة، من أجل الضغط على الدولة المغربية لإلغاء التطبيع، وطرد التمثيلية الديبلوماسية الصهيونية من المغرب، ومن أجل إطلاق حملة للمساعدات الإنسانية للفلسطينيين-آت، الغذاء واللباس والدواء، والأطقم الطبية، والمستشفيات الميدانية، أي كل ما سيساعد في دعم الشعب الفلسطيني وخلاصه من المأساة المروعة التي يعيشها.

افتتاحية المناضل-ة 14-02-2024

تتمة ص 10: تاريخ النقابة بالمغرب؛ نحو مركزية نقابية وطنية: المؤتمر السادس للاتحاد العام (11-12 نوفمبر 1950)

كانت تلك، على الصعيد السياسي، حال فروع الفدرالية المغربية للحزب الاشتراكي (الفرع الفرنسي للأممية العمالية) وعلى الصعيد النقابي، حال الاتحاد العام .س ج ت - القوات العمالية (CGT-FO) بالمغرب والاتحاد المغربي للعمال المسيحيين (CFTC) وفيدرالية مستقلة لنقابات الموظفين. وسُمح لها باستقطاب مغاربة. وكان بضع مئات منهم في CFCT وربما أكثر من ذلك بقليل في القوات العمالية (شركة التبغ وشركة manutention marocaine).

وفي فبراير 1953 سُمح من جديد لفيدرالية س ج ت في قطاعات الموظفين وسكك الحديد والبريد والإنارة والقوات المحركة بإعادة تشكيل نفسها. ولم تتمكن من تنظيم عناصر مغربية نقابيا. لكنها، وقد تجمعت في كارتيل للخدمات العمومية، لم تكف رغم التهديدات عن النضال لرفع الأجور والمكافآت وعن المطالبة، عبر صحافتها او بإرسال مندوبين الى السلطات العمومية، بالحق النقابي للجميع وبإطلاق سراح أو عودة أو إعادة دمج كل المناضلين الذين سجنوا أو طردوا. كما طالبت بمفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب المغربي لإعادة السلم إلى البلد.

وفي نونبر 1954 تم إطلاق سراح المناضلين النقابيين والسياسيين، أعضاء حزب الاستقلال، المعتقلين خلال أحداث الدار البيضاء والمتهمين بالمس بـ«أمن الدولة الداخلي والخارجي»، وذلك بعد قرار قاضي التحقيق العسكري بالدار البيضاء بألا وجه لإقامة الدعوى. وقام مناضلو الاتحاد العام للنقابات المتحدة سابقا، بعد تأكدهم من مساندة الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة CISL، ومن خلالها مساندة الاتحادات النقابية الأمريكية الكبرى، بإصدار بيان يوم 5 يناير يدعو إلى إنشاء اتحاد نقابي مغربي منضو تحت لواء الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة. وجرى تأسيس بعض الأنوية النقابية الحضرية واجتمع مندوبوها، زهاء الخمسين، بالدار البيضاء بشكل سري يوم 20 مارس 1955 وشكلوا الاتحاد المغربي للشغل. واعتبر مناضلو س ج ت، ذوي الميول الشيوعية، أن الانضمام إلى اتحاد نقابي عالمي، سواء الفيدرالية النقابية العالمية FSM التي انتموا إليها دوما أو الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة CISL، أمر يتعين ان يقرره مؤتمر وطني بعد إعادة تكوين فعلي لنقابات القطاع الخاص طبقا لقرارات المؤتمر السادس للاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب في نوفمبر 1950. وشكلوا في أبريل 1955 لجنة تحضيرية «لإنشاء اتحاد نقابي وطني ديمقراطي». وباء ذلك بالفشل. وبعد الاعتراف باستقلال المغرب قررت كل منظمات الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب حل نفسها (ديسمبر -1955 يناير 1956) والتحق مناضلوها بالاتحاد المغربي للشغل.

تتمة ص 12: ثورة فبراير 1917 الروسية: من فبراير إلى «أزمة أبريل». الجزء الأول

بقلم؛ نيكولا فيرت Nicolas Werth

أفضت يوم 2 مارس 1917 إلى تسوية. اعترف السوفييت، في انتظار دعوة مجلس تأسيسي، بشرعية حكومة مؤقتة ذات أغلبية ليبرالية، مكونة أساسا من ممثلي الحزب الدستوري الديمقراطي (كاديت). ويظل هذه الاعتراف متوقفا على تطبيق الحكومة المؤقتة لبرنامج عريض من الإصلاحات الديمقراطية، قائم على منح الحريات الأساسية، والاقتراع العام، وإلغاء كل أشكال التمييز، وإلغاء الشرطة، والاعتراف بحقوق الجندي-المواطن وعفو فوري على كافة المعتقلين السياسيين.

تمثل تسوية 2 مارس 1917 ميلاد ازدواجية سلطة، وتعايش مفعم بنزاعات طيلة العام 1917 وبتصورين مختلفين للشرعية ولمستقبل المجتمع الروسي. ثمة في جانب سلطة الحكومة المؤقتة، الحريصة على جعل روسيا بلدا ليبراليا كبيرا ورأسماليا، وترسيخ الحياة السياسية الروسية في التقاليد الأوربية للبرلمانية. وفي جانب آخر، سلطة السوفييتات التي لا تعتبر نفسها تمثيلية «للجماهير» مباشرة أكثر وثورية أكثر، وحسبُ، بل تسعى أيضا إلى إرساء طريقة مغايرة لممارسة السياسة.

في التسوية بين اللجنة المؤقتة والسوفييت، كان لانعدام اليقين حول ما قد يكون موقف نيقولا الثاني والعسكر دور كبير. وبنحو مفاجئ للجميع، ضغط قيادة الجيش على نيقولا الثاني كي يتنازل عن العرش «من أجل إنقاذ استقلال البلد وتأمين الحفاظ على الأسرة الحاكمة». ويوم 2 مارس، أعلن نيقولا الثاني التخلي عن العرش لصالح أخيه، الدوق الأكبر ميشال. وأمام الاحتجاج الشعبي، تنازل هذا الأخير بدوره (يوم 3مارس 1917). دلت مظاهرات البهجة التي تلت إعلان نهاية سلالة آل رومانوف على مقت البلد للقيصرية. من زاوية النظر هذه، كانت هزائم سنوات 1915 و1916 قد قوضت خرافة «القيصر- الأب- الصغير»، التي اهتزت بقوة منذ «الأحد الدامي» في 1905

تاريخ النقابة بالمغرب؛ نحو مركزية نقابية وطنية: المؤتمر السادس للاتحاد العام (11-12 نوفمبر 1950)

قسم ثالث وأخير من دراسة مختصرة قدم بها البير عياش قاموس الاعلام النقابية

في مرحلة اشتد فيها قمع الأحزاب الوطنية، وشتت النقابات في المراكز المنجمية، وقلص التجمعات التي اعتبرت شديدة الهيجان (مكناس والرباط وسلا واسفي والدار البيضاء) ساعد انضمام حزب الاستقلال، بالمدن على الأقل، على الحفاظ على النقابات العمالية. هكذا في النسيج وصناعة التعدين والمواد الكيماوية ومانيفاكتورات شركة التبغ والأنشطة المينائية مع الشيالة وبحارة الصيد، صعد مناضلون من حزب الاستقلال الى قيادتها، وجرى انتخابهم مع عمال آخرين، شيوعيين وغيرهم، إلى مكاتب فيدراليات هامة والى مكتب الاتحاد العام مما عزز طابعه المغربي.

كان مؤتمر الدار البيضاء في 11 و12 نوفمبر 1950 تعبيرا عن إرادة أغلبية العمال المنظمين بالاتحاد العام في تحويل منظمتهم الى مركزية نقابية مغربية، سواء بواسطة الظهير الذي يمنح الحق النقابي للمغاربة أو بدونه. كان اكثر من ثلثي الأعضاء المنتخبين الى اللجنة التنفيذية والى مكتب الاتحاد مغاربة. وكان الهدف المرسوم للجميع هو تكثيف الاستقطاب وتسريع تنظيم نقابات مغربية جديدة. وبعد إنجاز هذه المهمة، عقد مؤتمر تأسيس المركزية الجديدة. كما أوضح المؤتمر في مقرره استحالة أي تحسين دائم للوضع النقابي دون إلغاء عقد الحماية. وقد رحبت س ج ت الفرنسية والفدرالية العالمية للنقابات بقرارات مؤتمر نوفمبر. وانطلاقا من هذه اللحظة، تصرف الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب كمنظمة مستقلة رغم بقائه نظريا في س ج ت.

وقام نقابيون فرنسيون بالمغرب، أغلبهم موظفون ومعادون أصلا لنقابة س ج ت (كانوا اشتراكيين) بجعل هذه القرارات، التي اعتبروها سياسية، ذريعة لمحاولة جر منظماتهم لتستقل أو تنضم الى منظمات منافسة، لاسيما نقابة القوة العمالية Force ouvrière. وفي دجنبر 1947، بعد الانشقاق الذي مزق الحركة العمالية الفرنسية، قام مسؤولون سابقون بمركز الفوسفاط بخريبكة بدعوة النقابيين الفرنسيين إلى عقد تجمعات عامة وتحويل منظماتهم في س ج ت إلى منظمات تابعة للقوة العمالية، وكان لهذا النداء صدى ضعيف. وفي التجمعات التي أمكن القيام بها صوت العمال المغاربة في خريبكة وجرادة مثلا بكثافة لصالح البقاء في اتحاد س ج ت (ابريل1948). وطعن مسؤولو القوة العمالية في صلاحية عمليات التصويت تلك «المغاربة لا حق لهم في التصويت»، ولم يحصد المحتجون أي نجاح أكثر من هذا سنة 1951، لكن النقاشات كانت حادة جدا. وإن كانت الفيدرالية المغربية لنقابات الموظفين قد قررت عدم الانفصال عن الاتحاد العام، فإنها فقدت ربع منخرطيها الذين أريكهم مطلب الاستقلال. اعتبر اشتراكيو المغرب، كباقي اغلب السكان المعمرين، أن الشعب المغربي لم يبلغ بعد من النضج ما يتيح تسيير شؤونه بنفسه.

كانت شدة الحياة العمالية في بداية سنوات الخمسين انعكاسا لاندفاع نمو الأنشطة الاستعمارية التي يتيح مؤشران اثنان، من ضمن آخرين، قياسه:

- مجموع الرساميل العمومية والخاصة المستثمرة بين 1946 و1953: 600 مليار أي 40% من 1500 مليار المحصلة منذ 1919.
- كمية الطاقة المستهلكة: ما يعادل 700 ألف طن من الفحم عام 1945 و2.1 مليون طن عام 1953 أي ثلاثة أضعاف. وعلاوة على التحولات في المجال والتحولات الاقتصادية والإنسانية، نتج عن ذلك تزايد هام في كتلة الأجراء المستخدمين في قطاعات النشاط العصرية: 100 ألف أوروبي ومنهم 33 ألف في القطاعات العمومية والمصالح ذات الامتياز وأكثر من 450 ألف مغربي منهم 180 ألف في الصناعة والمناجم والنقل. ويجب النظر إلى هذه المجموعة الأخيرة باعتبارها النواة الواعية للبروليتاريا المغربية، يتركز ثلثها أي زهاء 60 ألف في الدار البيضاء.

القمع: أحداث الدار البيضاء يومي 7 و8 ديسمبر 1952 وحل الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال

فاق تكاثر النقابات وعدد النضالات المطلبية وتصلبها ما يطيقه أرباب العمل والسلطات التي حرصت على عرقلة سير عمل المنظمات النقابية ثم تدميرها.

كانت إضرابات 1948 القوية قد أكدت كفاحية ووعي طبقة البروليتاريا المغربية. وقد أبان كل من مؤتمر نوفمبر 1952، والنضالات التي جمعت سنتي 1951 و1952 المطالب الاقتصادية والسياسية، ومظاهرات 7 و8 ديسمبر 1952، المندلعة احتجاجا على أنظمة الاضطهاد الاستعماري وتضامنا مع الطبقة العاملة التونسية المجروحة باغتيال قائدها فرحات حشاد، أبان عن نهوض وعيها الوطني كشكل متبلور ومتبصر للشعور القومي المبهم الذي كان يخترق سكان المغرب. وتمثلت النتائج المباشرة لأحداث ديسمبر 1952 في اعتقال المناضلين النقابيين والسياسيين المغاربة واعتقال ثم طرد 40 مناضلا فرنسيا وحل الاتحاد العام للنقابات وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي المغربي. وبعزم قامت الطبقة العاملة المغربية، وقد منعت أحزابها السياسية وُدمرت منظماتها النقابية وأُعتقل أوطرد قادتها، بالانخراط إلى جانب شعب المدن والقرى في النضال لأجل الاستقلال واضطلعت بدور حاسم في المقاومة الحضرية سنوات 1953-1955.

1953-1955: قمع ومقاومة. ميلاد الاتحاد المغربي للشغل.

لم يبق سنة 1953 غير الأحزاب والنقابات التي لم تكن تضع نظام الحماية موضع سؤال.

التتمة ص 11

وفاة محمد بنسعيد أيت إيدر: «معارض» تبنى الملكية وتبنته

بقلم: رفيق الراعي

جنازة رسمية لسياسي «معارض»

يوم 6 فبراير 2024، توفي محمد بنسعيد أيت إيدر، أحد أبرز قادة اليسار التاريخيين. وبعث الملكُ برقية تعزية تعتبر أنه «برحيله المفجع فقد المغرب أحد أبنائه البررة الذي نذر حياته لمقاومة الاستعمارين الفرنسي والإسباني، والدفاع عن حرية المغرب واستقلاله وكرامته، والذود عن وحدته الترابية، في تشبث مكين بثوابت الأمة ومقدساتها».

تقدم جنازته الأمير رشيد، شقيقُ الملك، وحضرها عدد من الوزراء، وقادة الأحزاب السياسية يمينا ويسارا. أثنى الجميع على مناقب الراحل ودوره السياسي بجمل التمجيد والوصف ببطل النضال من أجل الاستقلال والديمقراطية. وتجدر الإشارة أن الراحل حظي برضا النظام وإشادة منه حتى قبل وفاته، مجسدا في توشيحه من طرف الملك في 30 يوليوز 2015 بوسام العرش من درجة الحمالة الكبرى.

أعادت هذه الجنازة إلى الأذهان سابقة دفن ابراهام السرفاتي حيث شارك فيها هي أيضا وزراء ومستشار ملكي. وليس المشترك بين الحالتين غير انتقال المعارضين التاريخيين من معارضة جذرية للملكية إلى مراهنة عليها في إضفاء الديمقراطية على البلد.

قد يبدو هذا الإجماع الرسمي-»المعارض» مفارقة لمن يكتفي بالمظاهر، والحال أن الجنازة كحدث سياسي منسجمة تمام انسجام مع ما استقرت عليه الهوية السياسية لبنسعيد أيت ايدر، أي خط «نضال التوافق مع الملكية». ولم ينطق أحد بكلمة حق في الفقيد من وجهة نظر ديمقراطية جدية حازمة.

مصلحة النضال ضد الاستبداد السياسي، وضد النظام الاقتصادي-الاجتماعي الذي يدمر حياة سواد الشعب المغربي الأعظم، تقتضي قول الحقيقة لشباب اليوم في شأن المسار السياسي لقائد من طراز بنسعيد أيت إيدر، بعيدا عن المجاملات التي تخدم في آخر المطاف خطا سياسيا جر الويلات و الإخفاقات على حركة التحرر الوطني والاجتماعي بالمغرب.

الوهم الدائم: التقدم بتعاون مع الملكية

لم يكن السياسي الراحل ديمقراطيا بالمعنى الجذري للكلمة، أي سياسيا يؤمن بسيادة الشعب، وبالتالي يهدف إلى كنس كل المؤسسات غير الديمقراطية وكل الامتيازات السياسية، ويناضل بحزم دون سعي إلى المساومة. صفة الديمقراطي تقتضي كامل الثقة في الجماهير الشعبية وتأييد نضالاتها لتبلغ مداها الأقصى، أي سيادة الشعب، وليس الخوف من كفاحية الشعب.

وقد كان بنسعيد يفطن أحيانا لعدم ثقة أشباه الديمقراطيين الذين كان ضمنهم في كفاحية الشعب. فقد قال في معرض تقييمه لفترة تحضير الحسن الثاني لما سمي حكومة تناوب: «يعلمنا التاريخ أن كثيرا من القوى التي تسعى للتغيير قد ترتعب أحيانا مما تصنعها أيديها هي نفسها عندما تنظر الى ما تفجره من طاقات وإمكانات بعين التوجس والخشية من فقدان السيطرة عليها» [1]

لكن هذا لم يمنع بنسعيد من مواصلة السير على نهج «التوافق مع الملكية» وليس الإيمان بكفاحية الشعب والعمل للرقي بها وعيا وتنظيما في أفق تغيير حقيقي، أي ثوري.

وبدل الرؤية الديمقراطية الحازمة المناضلة، من منطلق أن النضال الطبقي مصدر كل تغيير وأن الإصلاحات ليست إلا نتيجة ثانوية لذلك النضال، ظل بنسعيد من قادة يسار «وطني ليبرالي»، خطه السياسي التاريخي هو خط العمل بوهم التعاقد مع الملكية. رغم الثمار المرة لخرافة الميثاق مع الملكية من أجل الاستقلال، واصل هذا اليسار «الوطني الليبرالي» السير على نهج التحالف مع الملكية لتحقيق الديمقراطية.

وقد ظل الراحل على هذا النهج حتى نهاية مشواره، نأخذ مثلا عنه في حوار مع جريدة أنوال. سؤال أنوال: الحركة الوطنية ناضلت طيلة 50 سنة من أجل ملكية دستورية، فلماذا تعثرت مسيرتها؟

- جواب بنسعيد: كان بين محمد الخامس والحركة الوطنية رباط مقدس من الوفاء والثقة، وهو ميثاق غير مكتوب، لكن قوته حفرت بقوة وبالدماء تاريخ المغرب، وهو عهد يقوم على الكفاح من أجل استرجاع استقلال المغرب لبناء نظام ملكية دستورية ديمقراطية وعلى أساس ذلك تم ما يعرف بثورة الملك والشعب، وضحى فيها الملك بعرشه في سبيل كرامة الشعب وسيادة الدولة وضحى فيها الشعب بأبنائه وأمواله فداء للوطن ومن أجل رجوع الملك إلى عرشه. وكانت فعلا ملحمة رائعة تحقق لها النصر بفضل الوفاق والتراضي والثقة بين الملك وبين الحركة الوطنية. لكن للأسف الشديد هذه المسيرة من التراضي والثقة لم تتواصل بعد الاستقلال كما كانت في معركة التحرير و الاستقلال... دخل المغرب بعد ذلك الحين في دوامة من التوترات والأزمات أساسها وجوهرها عدم قبول نهج التوافق لإقامة أسس ملكية دستورية. (..) كنا نريد ثورة جديدة للملك والشعب من أجل الديمقراطية» [2].

وقد كانت هذه الرؤية تحكم عمل مجمل ما سمي بالقوى الديمقراطية التي كانت، قبل 3 أسابيع من كلام بنسعيد الآنف لجريدة أنوال، أصدرت ما سمته «البيان من أجل الديمقراطية» الذي تنوي على حد قول جريدة الاتحاد الاشتراكي (21 فبراير 1994)، بعد تذكيرها بميثاق الحركة الوطنية مع محمد الخامس، «التجنيد لتحقيق بنوده مع رفيق كفاحه وخلفه جلالة الحسن الثاني».

لا بل نخرت النزعة الديمقراطية الزائفة حتى حزبا كان ينتسب إلى الطبقة العاملة، الحزب الشيوعي المغربي المنحط إصلاحيا وليبراليا، بانضمامه التاريخي إلى جوقة الحركة الوطنية البرجوازية، بهجر حتى ألف باء الماركسية التي ترى في الصراع الطبقي المحرك الوحيد للتاريخ. فأحد أبرز قادته التاريخيين يوجز الرؤية التي عوض بها الحزب الماركسية بقول:»من سمات تاريخنا أنه كلما كان المغرب في موقف حرج، أو كلما كان عرضة للأخطار، إلا والتحمت المؤسسة الملكية مع الشعب بمختلف طبقاته وفئاته. ولنا أمثلة كثيرة من تاريخ المغرب، نذكر في جملتها معركة وادي المخازن، التي أدى فيها التوحد بين عبد الملك السعدي–من بعدما خلع ابن أخيه المتوكل–وبين الشعب المغربي إلى دحر الغزاة وعملاتهم. كما أن التحام المغفور له محمد الخامس مع الحركة الوطنية والشعب المغربي هو الذي عجّل بالاستقلال، وشكل شعار «عودة الملك محمد الخامس إلى عرشه»، مظهراً من مظاهر النضال الوطني؛ بل جوهر مطالب الشعب المغربي والحركة الوطنية بكل مكوناتها. ولذلك، فالتوافق كان يمثل دائماً صمام الأمان للملكية، وأيضاً للشعب وقواه الحية»[3]

كل هذه الأضاليل السياسية انتهت وحسم التاريخ أمرها، بالنهاية السخيفة لتجربة ما سمي حكومة تناوب توافقي، وترسيخ الاستبداد إلى يومنا هذا، وبالحالة الراهنة لما يسمى القوى الوطنية والديمقراطية.

ولم يكن الأمر بحاجة إلى كل تلك التجربة التاريخية، ففي تاريخ بنسعيد أيت ايدر ذاته، يوم كان من قادة منظمة 23 مارس الثورية، انتقاد لخرافات الحركة الوطنية البرجوازية. ففي تسفيه تلك المنظمة لخط الاتحاد الاشتراكي نجد نقدا لكونه يعتبر أن المخزن «أصبح أداة بيد الحركة الوطنية»، وينفخ في الدور الوطني «للملك الراحل» ويعتبر أنه والشعب سواء في الطموح

التتمة ص 04

تتمة ص 03: وفاة محمد بنسعيد أيت إيدر: «معارض» تبنى الملكية وتبنته

بقلم: رفيق الرامي

الى بناء الدولة الشعبية. وتضيف المنظمة الثورية:

«(...) وقد بينت الأحداث الملموسة فيما بعد، للغافلين على الخصوص، حدود وطنية القصر، وذلك في موقفه من جلاء الجيوش والقواعد الأجنبية، وموقفه من الوطنيين الحقيقيين، ومن المقاومة وجيش التحرير، ومن مسألة الأراضي المغربية المحتلة ».[4]

ورغم عقود التجربة التي مرت على تلك الخلاصة، لم يبرأ بنسعيد من أوهام المراهنة على الملكية حتى في عز أقوى تحرك سياسي شهده المغرب من أجل الديمقراطية، نعني أيام 20 فبراير لما نزلت الجماهير الكادحة بعشرات الآلاف إلى الشارع لإسقاط الاستبداد، ومن أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. فقد ختم بنسعيد رسالته إلى شباب 20 فبراير بقول:» انا متفائل ...بأن مطالبكم العادلة وعلى رأسها «مطلب الملكية البرلمانية» ربما قد تجد استجابة من طرف ملك البلاد الشاب المسؤول عن وحدة الوطن وطمأنينة الشعب».[5]

هذا هو بنسعيد الذي فقدته الحركة «الوطنية الديمقراطية»، حركة النضال من أجل الديمقراطية بتوافق مع الاستبداد. بنسعيد الذي انساق جل اليسار، حتى المنتسب منه الى البروليتاريا، مع تمجيده بطلا للنضال من أجل الديمقراطية. وقد أخطأ الرفيق أمين عبد الحميد بتصريحه في المقبرة بأن روح بنعسيد يجب أن تلهم الشباب.

فليس بنسعيد، ولا الحركة «الوطنية الديمقراطية» التي أفنى عمره فيها، نموذجاً يقدم قدوة لشباب مغرب اليوم التواق إلى التحرر من نير الاستبداد والاستغلال وشتى صنوف الاضطهاد. هذه الحركة أنهت دورتها التاريخية بإخفاق ناجز في بلوغ أهداف التحرر الوطني والديمقراطي. ولن تتحقق هذه الأهداف، ومعها التحرر الاجتماعي بالقضاء على الرأسمالية، إلا ببناء حركة ديمقراطية واشتراكية، مبدؤها النضال الطبقي، بناء أدوات كفاح طبقة الشغيلة التي ستقود مجمل ضحايا نظام الاستعمار الجديد والرأسمالية التابعة الجاثم على صدر شعب المغرب. ولنا في حراك شغيلة التعليم الذي فاق 3 أشهر من الإضراب والمسيرات، مثال ساطع على ما تختزن طبقة الأجراء والأجيرات من كفاحية لا ينقصها إلا البوصلة السياسية.

فلتنصرف أنظار الشباب التواق إلى النضال من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية إلى نماذج أخرى في النضال البروليتاري المسترشد بالنظرية الثورية: الماركسية.

****

إحالات:

[1] كتاب هكذا تكلم محمد بنسعيد، ص 293.

[2]: جريدة أنوال عدد 2 فبراير 1994

[3]: ذاكرة اليسار- عبد الله العياشي –الحلقة 27 إعداد عبد الفتاح بهجاجي –جريدة الاتحاد الاشتراكي عدد 5991 بتاريخ 5 يناير 2000

[4] مناقشات حول تطور المجتمع المغربي، منظمة 23 مارس–دار بن خلدون.

[5] كتاب «هكذا تكلم محمد بنسعيد»، ص 387

حراك شغيلة التعليم: مئة يوم هزت ساحة النضال

بقلم: شادية الشريف

انطلق حراك شغيلة قطاع التعليم يوم 5 أكتوبر 2023، واستمر حتى تعليقه في الأسبوع الثاني من يناير 2024. ما يناهز 100 يوم من الكفاح المستميت، أبان فيه شغيلة القطاع، نساء ورجالا، عن قتالة منقطعة النظير لم يشهد لها القطاع مثيلا.

مكاسب الحراك

تمكن أجراء- ات القطاع طيلة هذه الأيام المئة المجيدة، من تسفيه خط نقابي منغرس لعقود في تنظيمات نضال الطبقة العاملة: «الشراكة الاجتماعية» و»الحوار الاجتماعي الممأسس». فبعد سنوات من التعاون بين قيادات نقابية والدولة من أجل تدمير النظام الأساسي لموظفي- ات الوزارة وإبداله بنظام أساسي جديد، سنوات كذبت فيه تلك القيادات على قواعدها وعلى عموم الشغيلة، بأن هذا التعاون سبيلُ تحصين المكاسب القديمة وانتزاع أخرى جديدة. كانت الحصيلة: تشريع جديد يقوض المكاسب القديمة ويسد الباب أمام انتزاع أخرى، ويكرس الهجمة الأخطر في تاريخ الوظيفة العمومية (تعويض الوظيفة العمومية المركزية بالتوظيف مع المؤسسات الجهوية).

انتفض شغيلة القطاع ضد هذا التشريع الجديد، وتمكنوا بالنضال (الإضراب والاحتجاج في الشوارع) من انتزاع ما لم تتمكن القيادات النقابية من صونه بـ»الشراكة الاجتماعية» و»الحوار القطاعي».

بعد إصدار النظام الأساسي الجديد في الجريدة الرسمية (27 سبتمبر 2023)، وصعود استياء شغيلة القطاع، أبدت القيادات النقابية تبرمها من ذلك النظام، بمبرر أنه لم يأخذ بعين الاعتبار ملاحظاتها. لكن فقط الحراك النضالي (الإضراب والاحتجاج) هو ما أجبر الدولة على تجميده (27 نوفمبر 2023) ونسخه بمرسوم آخر (26 ديسمبر 2023).

1. المكاسب المادية

عولت الدولة منذ البداية على تمرير النظام الأساسي الجديد بصفر درهم، لكن الحراك أجبرها على تنازلات مهمة في الأجور (1500 درهم على دفعتين) وتسويات إدارية ومالية في ما يخص الترقيات وتعويضات أخرى. كما اضطرت الدولة إلى سحب نظام العقوبات من النظام الجديد والعودة للعمل بعقوبات نظام 1958.

اضطرت الدولة أيضا إلى تلطيف شروط استغلال شغيلة التعاقد المفروض، بتقديم تنازلات مهمة وعلى رأسها طريقة تسوية الأجور بنقلها من خانة المعدات إلى خانة الموظفين مع تسويتها مركزيا من الخزينة العامة.

2. المكاسب التنظيمية والمعنوية

لكن يجب ألا تعمينا هذه المكاسب المادية عن أهم ما حققه الحراك العظيم لشغيلة قطاع التعليم. أكبر مكاسب الحراك هو الحراك ذاته (1):

* مكاسب تنظيمية: اهتدى الأساتذة- ات وأطر الدعم إلى اكتشاف تقاليد كفاح الحركة العمالية طيلة القرنين السابقين. وعكس شغيلةٍ سلبية ينفذون قرار إضراب قررته قيادة نقابية، تركز قرار الخطوات النضالية داخل أماكن الاستغلال، أي المدارس. عمت الجموع العامة ولقاءات النقاش قسما كبيرا من مدارس البلد، وأسس الشغيلة لجان مدارسهم- هن وانتدبوا منسقين- ات تحت رقابتهم- هن المباشرة، ونظموا مالية النضال من أسفل. لقد قطع الشغيلة مع الصيغة البيروقراطية التقليدية: «تفويض المكتب الوطني صلاحية تسطير برنامج نضالي». خطا شغيلة التعليم في الحراك الأخير الخطوة الأولى في المسار العظيم للديمقراطية العمالية، وأكيد أنهم-

التتمة ص 05

الجزء الخامس: فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي في عصر النيوليبرالية

27مايو 2019، بقلم تيتي باتاشاريا

المراقبة والمعاقبة في مناطق تجهيز الصادرات

لتقييم أفضل لشرور قواعد الانضباط المفروضة على العمل في ظل النيوليبرالية، دعونا نرجع خطوة إلى الوراء: لنعد إلى إصرارنا الأولي على الرأسمالية كمجموع اجتماعي اقتصادي موحد. إذا لم نفهم الطبيعة العالمية والنظامية لاستراتيجيات رأس المال، فإن مقاومتنا ضده ستظل مجزأة وغير مكتملة. وهكذا، فإن أجزاء العالم التي يبدو أن رأس المال فيها أقل هيمنة اقتصاديا يجب أن ينظر إليها وفقا لنفس معايير التحليل مثل معايير الاقتصادات الرأسمالية في بلدان الشمال. وكما يقول ديفيد ماكنالي:

نحن نحجب جزءا كبيرا [...] من السيناريو الذي يتكشف أمام أعيننا إذا تجاهلنا التوسع الهائل، خلال الفترة النيوليبرالية بأكملها، لاقتصادات شرق آسيا الكبرى، التي تمتعت بنمو أعلى بثلاث إلى أربع مرات من نمو المركز الاقتصادي الرأسمالي الأكثر تقليدية [21].

ومن ثم فإن الاقتصادات خارج بلدان المركز الاقتصادي تؤدي دورا أساسيا في العملية الشاملة لتراكم رأس المال. هذا هو السبب في أنه من غير الممكن الحديث عن العنف القائم على النوع الاجتماعي وفرض الانضباط على العمل دون ذكر مناطق تجهيز الصادرات (EPZs)–وهي نتيجة فريدة وخاصة للنظام النيوليبرالي – الموجودة على نطاق واسع في الجنوب العالمي.

جرى استغلال القوى العاملة النسائية في «المناطق الاقتصادية الخاصة»، المتحررة من أي حقوق عمالية فيما يتعلق بالبلد حيث توجد، لأول مرة في كوريا الجنوبية بمناسبة «المعجزة الاقتصادية». تجادل الخبيرة الاقتصادية أليس أمسدن بأن مفتاح نجاح كوريا الجنوبية هو الفجوة في الأجور بين عمل النساء والرجال [22]. إن هذه المناطق نسخة طبق الأصل مروعة من الموقد المنزلي في ظل الرأسمالية. مثل المنزل، فهي مساحات خاصة، مغلقة أمام أي تحقيق اجتماعي أو حكومي، تنتج أشياء ترمز إلى التوفير الاجتماعي (الملابس والأحذية والأغذية المعلبة والألعاب)، عن طريق عمل نسائي في المقام الأول، وهي مساحات مسرح غامض للعنف الكامن.

تتعرض النساء العاملات في مناطق تجهيز الصادرات للإساءة اللفظية على نطاق واسع، والعمل الإضافي المجاني، والتحرش الجنسي، وممارسة الجنس بالإكراه، والعنف البدني. أجبرت النساء اللواتي يرغبن في العمل هناك على الخضوع لفحوصات صحية، بما في ذلك فحوصات الحمل، وفحصهن عاريات وسألن، «هل لديك صديق؟»، و «كم مرة تمارسين الجنس؟» وفي كينيا، تنتج أكثر من 40 منطقة تجهيز الصادرات التي توظف أكثر من 40000 عامل ما يقرب من 10٪ من صادرات البلاد. وفي سياق التنافس على العمل بين الرجال والنساء، كثيرا ما تجبر النساء على ممارسة الجنس–على الرغم من أخطار انتقال فيروس نقص المناعة البشرية–للتأكد من توظيفهن. أظهرت المنظمة الدولية لحقوق العمال أن 95٪ من النساء الكينيات اللائي يتعرضن للتحرش في مكان العمل لا يقدمن شكاوى. وشكلت النساء العاملات في مناطق تجهيز الصادرات 90 في المئة من السكان الإناث اللائي شملهن هذا التقرير.

وفي ليسوتو، كثيرا ما تخضع النساء في مناطق تجهيز الصادرات لعمليات تفتيش واسعة النطاق للتأكد من أنهن لم يسرقن أي شيء من أماكن عملهن، بما في ذلك مطالبتهن بإزالة الفوط الصحية الموضوعة أثناء الحيض. وعلى مشارف الولايات المتحدة، تعد مصانع التصدير مواقع لبعض أكثر أعمال العنف وحشية ضد النساء. وتقع مناطق تجهيز الصادرات هذه، التي أنشئت كجزء من اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في عام 1992، في سيوداد خواريز على الحدود بين مكسيكو والولايات المتحدة. ومنذ عام 1993، «اختفت» أو قتلت أكثر من 400 امرأة تعمل في مناطق تجهيز الصادرات هذه، مما منح سيوداد خواريز لقب «عاصمة قتل الإناث». وفي عام 2003، وظفت مناطق تجهيز الصادرات في 116 بلدا أكثر من 000 000 43 شخص. واليوم، هذه الأرقام أعلى بكثير [23].

وبالتالي فإن السيطرة على النشاط الجنسي والتحكم في العمل هما حلقتان لا تنفصلان في الانضباط الذي يقيد أكثر الأطراف ضعفا في عالم العمل. ولكن من هو فاعل هذه السيطرة؟ من الضروري الإجابة على هذا السؤال المعقد من خلال التمييز بوضوح بين القضايا. بادئ ذي بدء، تجدر الإشارة إلى أن الأجراء الذكور ليسوا أبرياء بأي حال من الأحوال في هذه العملية. وجدت دراسة بتكليف من المنظمة الدولية لحقوق العمل في كينيا أن 70٪ من الرجال الذين شملهم الاستطلاع اعتبروا التحرش بالعاملات أمرا «عاديا وطبيعيا» [24]. وفي دراستها، التي صارت الآن كلاسيكية، عن عاملات الصناعات التجميعية، أخذت ماريا فرناندیز كيلي في الاعتبار المخاوف المنتشرة حول الحياة الجنسية للنساء في خواريز، ونسجت صلة بين أشكال الذعر الأخلاقي المختلفة هذه والوجود المتزايد للنساء في الأماكن العامة. وبقدر ما يوفر العمل المأجور للنساء درجة معينة من الاستقلال المالي، فإن العمل في هذه الصناعة، وفقا لفرناندیز كيلي، سيشكل للنظرة الاجتماعية تهديدا للأشكال «التقليدية» لسلطة الرجال. إن المخاوف التي يثيرها هذا التحدي المحتمل للسيطرة الاجتماعية «تتجلى بشكل صريح، وإن كان غير متماسك»، عبر الخطابات التي تشير إلى العلاقة الحميمة المفرطة للنساء مع بعضهن البعض [25]. ستتاح لنا الفرصة لبلورة هذا الاستخدام الدقيق ل «التقاليد» بشكل أفضل في بقية هذه المقالة.

ينبغي التأكيد على أن الرجال يمارسون السيطرة على وقت النساء البروليتاريات ونشاطهن الجنسي، ويمارسون هذه السلطة وفقا للقواعد الرأسمالية. كما يوضح هيستر أيزنشتاين، فحيثما يكون العمل بأجر ضئيل للغاية، تحصل النساء على «أجر امرأة» لكن الرجال لا يحصلون على ما يمكن تسميته «أجر رجل» أعلى بكثير [26]. نشرت Business Week في عام 2003، عن حالة مايكل أ. ماكليمانس، الذي يعمل كسائق توصيل لدومينوز بيتزا وبيتزا هت، الذي تعمل زوجته موظفة استقبال في شركة فنادق، وتمكنا معا، «من الحصول على حوالي 40,000 ألف دولار سنويا– وهو نبلغ بعيد كل البعد عن 60,000 ألف دولار الذي كسبه والد مايكل، ديفيد آي ماكليمانس، كعامل معادن ذو أقدمية [27].»

يقدم عمل ليزلي سالزينجر حول الصناعات التجميعية شرحا رائعا ومفصلا لسبب كون تأنيث قوة العمل هذا أحد أكثر الاستراتيجيات فعالية في فرض الانضباط على العمل من قبل رأس المال النيوليبرالي. تحاول سالزينجر تفسير «الصورة» المنتشرة لما تسميه «الأنوثة المنتجة»–أي «تقديم المرأة» على أنها سهلة الانقياد ومرنة «في العمل» باعتبارها الشخصية المفضلة وتجسيدا للعمل الموجه نحو التصدير. وتبين سالزينجر أنه بينما يبدو هذا الاعتبار الشائع للأنوثة المنتجة قابلا للتطبيق دون أدنى اهتمام بالقوة العاملة في الصناعات التجميعية المتسمة بنوع الجنس بصورة خاصة، فإن الصناعات التجميعية توظف دائما أقلية ضئيلة من الرجال: وهذا يقود المؤلفة إلى عدم اعتبار الأنوثة المنتجة مفهوما مرتبطا بالضرورة بجنس القوة العاملة، ولكن كفرض انضباط عدواني على الأجساد يطال الرجال والنساء بطرق مختلفة، بهدف تشكيل جيش احتياطي «مخصص للصناعات التجميعية» [28].

إذا كان رجال الطبقة العاملة يفضلون الحفاظ على أجور منخفضة بدل قبول «عمل النساء» والتضامن مع النساء العاملات، فهل النظام الأبوي هو الذي يوحد الرجال في مؤامرة صامتة للمهيمنين؟ هل يمكننا التحدث عن نفس الأخوة الذكورية؟ أما بقية حجتنا فستكون إلقاء نظرة جديدة على قضايا «الشرف» و «التقاليد» التي غالبا ما تظهر ضمن مبررات العنف القائم على نوع الجنس.

الذكاء الاصطناعي: إبدال ذكاء البشر أم تحريره؟ الجزء الأخير

مجلة النضال الطبقي Lutte de Classe عدد 232 أيار/مايو-حزيران/يونيو 2023

رابط المقال: https://mensuel.lutte-ouvriere.org/2023/05/14/-intelligence-artificielle-remplacer-lintelligence-humaine-ou-la-liberer_664036.html

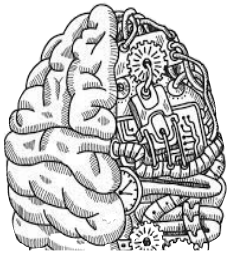

إن هذا الافتقار إلى المنظور سمة من سمات مجتمع في أزمة. تزدري البرجوازية المنحطة تراثها. في القرنين 17 و 18، عندما كانت البرجوازية ثورية، وتحارب سلطة النبلاء، أنجبت نيوتن Newton، وديدرو Diderot، وفولتير Dide-rot، وأمثالهم. كان هؤلاء المفكرون يسعون إلى النظر بعيدا في المستقبل، وتحليل المشاكل العلمية، والاجتماعية لمعالجتها من جذورها. تحلوا بجرأة مواجهة المجتمع في عصرهم، لفتح طريق جديد، وبطريقتهم الخاصة، خوض غمار المجهول: في عام 1600، بلغت الكنيسة حد إدانة جيوردانو برونو Giordano Bru-no والحكم عليه بالمحرقة، لأنه كان يؤكد ضرورة البحث عن الحقيقة في دراسة العالم الواقعي، وليس في النصوص المقدسة. في مقدمة الموسوعة، الصادرة عام 1751، صاغ فيلسوف عصر الأنوار دالمبرت d'Alembert، هذا البرنامج الطموح: «إذا جاز لنا قول ذلك، سيكون الكون، بالنسبة لمن بوسعهم فهمه، من وجهة نظر واحدة، مجرد واقع فريد، وحقيقة عظيمة». على الرغم من أوجه القصور في فهمهم كيفية اشتغال الطبيعة، بسبب الحدود التقنية لأدوات الملاحظة، آنذاك، تجرؤوا على اثبات أن ذكاء البشر كان قادرا على فهم العالم، دون وجود إله لمساعدتهم. واستنتج أبرزهم من ذلك، ضرورة أن يتمكن هذا الذكاء البشري من تنظيم المجتمع بدون ملك.

لا يمكن أن يكتسب هذه الجرأة الفكرية إلا طبقة اجتماعية لديها ما يجب تقديمه للمجتمع من ثقة في المستقبل، وهذا الوضع تغير كلياً، بالنسبة للبرجوازية، منذ ما يفوق قرن بكثير. إن تطور البرجوازية الفكري دليل على أن تاريخ فكر الإنسان ليس تطورا تجريدياً بطيئا، من ظلامية الجهل إلى تنوير العقل. بل يعكس الاضطرابات الاجتماعية وصراع الطبقات. ويشكل نتيجة نضالات النساء والرجال. هذا ما عبر عنه ماركس في عام 1845: «لم يقم الفلاسفة إلا بتفسير العالم بطرق مختلفة، لكن الأهم تغييره». ليست هذه النضالات ثمرة نساء ورجال عباقرة، ورجال ونساء عظماء، يقودون المجتمع إلى إحراز تقدم إلى أمام، مرة واحدة في القرن. لا يستمد أعظم المثقفين أفكارهم من العدم، بل من مقدرتهم، في واقع العلاقات الاجتماعية، والمصالح الطبقية المتعارضة التي تمزق المجتمع، على إيجاد إجابات عن الأسئلة المثارة في عصرهم. تمثلت عبقرية ماركس في إدراك أن الطبقة الاجتماعية الوحيدة القادرة على حل التناقضات القاتلة، التي يتخبط فيها المجتمع الرأسمالي، هي الطبقة العاملة، لأنها بدون ملكية خاصة للدفاع عنها.

لا يمكن بثقة، تصور مستقبل يتولى فيه البشر زمام أمور مصيرهم بوعي، ويتحررون من أغلال المنافسة بين الرأسماليين، ويشتركون مصانعهم ومصارفهم وخوادم حواسبهم، ويضعونها في خدمة حاجات الجميع، إلا عبر تبني هذه الأرضية الشيوعية. مستقبل تتيح فيه هذه الخوارزميات، الذكية بالاسم وحسب، جنبا إلى جنب مع قوى الإنتاج الهائلة الموجودة، تحرر دماغ البشر من ارهاق روتين العمل المنتج، والتركيز على أنشطة ذكية بالفعل. بتحرير جماهير ضحايا الاستغلال من ضرورة الحرص على بذل قصارى جهدهم للبقاء على قيد الحياة، ستتيح لهم هذه الخوارزميات التثقيف، والاستمتاع بالترفيه، والعلوم، والفنون، التي تشكل اليوم امتيازاً لأقلية صغيرة. ستتمكن البشرية، في آخر المطاف، بتعميم هذا الازدهار الفكري، عبر تحرير العلاقات الاجتماعية من سجن البؤس المادي، والمعنوي، من الكشف عن إمكاناتها الكاملة: كم من أمثال أرخميدس Archimède وموزارت Mozart وماري كوري Marie Curie الذين سنكتشفهم بعد ذلك؟ على حد تعبير تروتسكي: «ستعني الاشتراكية قفزة من عهد الضرورة إلى عهد الحرية، بمعنى أيضاً أن انسان اليوم، المليء بالتناقضات، وغير المنسجم، سيمهد الطريق لأسعد جنس انساني جديد».

تتمة ص 07: بلدان أمريكا اللاتينية: أخطار ونضالات وآمال

المكسيك وبوليفيا والشيلي وكولومبيا والبرازيل وغواتمالا) حكومات «تقدمية» او يسارية متنوعة. لكن هذا على قاعدة «متدهورة» كثر بجلاء مما كان في العقود السابقة، وغالبا في تحالف مع أقسام من اليمين والبرجوازية. بعد موجة الجائحة، بات السياق مطبوعا بقوة بأزمة السياسات الاجتماعية وتفجر الهشاشة والعنف والخيبات إزاء أوجه ضعف اليسار الحاكم وتناقضاته. في هذه التربة تنمو قوى اليمين المتطرف ويتوغل خطابها الرجعي في أعماق المجتمعات.

تحويل المقاومات إلى بدائل

كما تشير النتائج الانتخابية الأخيرة-ات الطابع المتناقض- في إكوادور والشيلي، وانتصار ميلي الساحق وبداية الرد الشعبي في الأرجنتين، يرسم الوضع ميزان قوى غير مستقر بتاتا، مقلقا جدا طبعا، لكن لا شيء محسوم بعد.

تشهد قوى أقصى اليمين بتنوعها، ومرتكزاتها في أجهزة الدولة، وداخل الطبقات السائدة وكما في بعض القطاعات الشعبية، طور صعود لا جدال فيه. وبوسعها أن تبدو، أكثر فأكثر، في أنظار قطاعات من البرجوازية ومن الأحزاب التقليدية، كملاذ ممكن في سياق حرب اقتصادية حيث يجب فرض انضباط «الطبقات الخطيرة». وتسهم إعادة تنظيم شبكات تجارة المخدرات وعنفها البالغ في الصعود القوي للمسألة الأمنية.

بيد أن الحركات الاجتماعية والشعبية في القارة برمتها تنظم تعبئات متكاثرة. تلك بوجه خاص حالة النضالات النسوية في بلدان عديدة. ويظل الأمر الملح متمثلا في توحيد «من أسفل» لكل أشكال المقاومة التحررية، وجعلها تتضافر حول مطالب مشتركة في قطيعة مع الإمبرياليات والرأسمالية والاستخراجية والبطريركية. لأن المطلوب، أكثر من مجرد تغييرات مؤسسية، ليس فقط إفشال قوى اليمين المتطرف، بل أيضا بناء بدائل حقيقية لمشاريع الليبرالية فائقة العسكرة.

عن لجنة أمريكا اللاتينية بحزب مناهضة الرأسمالية الجديد – فرنسا، ترجمة المناضل-ة

مصدر: https://lanticapitaliste.org/arguments/international/ameriques-latines-perils-luttes-et-espoirs

تتمة ص 04: حراك شغيلة التعليم: مئة يوم هزت ساحة النضال

بقلم: شادية الشريف

هن سيطورونها في مقبل النضالات.

* الوحدة والتنسيق: ظل النزوع الفئوية أكبر عوائق تطور نضال شغيلة التعليم (ومجمل شغيلة الوظيفة العمومية). امتاز الحراك الأخير بتراجع هذه الفئوية، وإن لم يكن اختفاؤها نهائيا. تمكنت الجموع العامة داخل المدارس من توحيد الشغيلة بغض النظر عن انتمائها التنظيمي أو الفئوي. وتصاعد من القاعدة الشعار الدال: «التوحيد التوحيد، هذا صوت القواعد». ورغم مناورات قيادات مكونات الحراك، فقد عرف النضال توحيد خطوات النضال ميدانيا بشكل مركزي أو جهوي وإقليمي. لم نحقق نصرا ناجزا بالوحدة، لكن جرى كسب قسم مهم من الشغيلة لصالح شعار الوحدة. وأكيد أن النضالات المقبلة لن تبدأ حيث بدأ الطور الأول، بل حيث انتهى: التنسيق والوحدة.

لكن، بدل أن يعزز حراك شغيلة التعليم السعي الوحدوي مع شغيلة الدولة الأخرى، استمرت العقلية القطاعية برفض أي انفتاح على أولئك الشغيلة. أكثر من ذلك عززت المكاسب المادية التي حققها الحراك الأخير النزوع الفئوي داخل شغيلة القطاعات الأخرى، وعلى رأسها قطاع الصحة. إذ صدر بلاغ تفصيلي عن النقابة المستقلة للممرضين (24 يناير 2024) يحمل عنوان «المهنية والفئوية الإيجابية بعيدا عن التجاذبات السياسية والحسابات النقابية الضيقة».

طبعا جرى تبديد جزء مهم من هذين المكسبين الرئيسيين بفعل حسابات قيادات الحراك. جرى محاصرة أشكال الديمقراطية القاعدية بشتى الأشكال وتقلصت صلاحيات الجموع العامة واستأثرت الأجهزة التنفيذية بالقرار مع تقدم الحراك وإنهاكه، وحوصرت حرية التعبير داخل الجموع العامة ومجموعات التواصل الاجتماعي (2)، وفي نفس الوقت أصر قيادات مكونات الحراك على رفض توحيد القيادة. وقد ساهم هذا في مفاقمة إنهاك الحراك الذي سببه طول مدته ومناورات الدولة وتعاون القيادات النقابية الخمس الأكثر امتثالية.

مكاسب الدولة

كذلك يجب ألا تعمينا هذه المكاسب التي حققها الحراك، عن مكاسب الخصم/ الدولة. لقد حققت الدولة انتصارها حتى قبل انطلاق الحراك: هدم النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية (2003)، واستبداله بنظام أساسي جديد. أصبح الشغيلة أمام واقع تشريعي جديد، وكل النضال الأخير كان موجها لتحسين شروط الاستغلال في ظل هذا الواقع التشريعي: الأجور، التعويضات، الترقيات، العقوبات... إلخ.

كما تمكنت الدولة بهذا النظام الجديد من إضفاء الطابع التشريعي على نمط التوظيف الجديد الذي بدأ منذ نوفمبر 2016: التوظيف مع الأكاديميات الجهوية. قامت الدولة بمراجعة القانون المحدث للأكاديميات الجهوية بما يمنحها صلاحية توظيف هيئة التدريس وأطر الدعم. وبهذا استطاعت الدولة تحقيق توصية تقرير البنك الدولي (2017): «تنفيذ الجهوية الموسعة وتعزيز الوظيفة العمومية المحلية»، التي اعتبرها نفس التقرير «فرصة فريدة لإعادة النظر في وضع الوظيفة العمومية لتتناسب مع متطلبات الممارسات الفضلى في مجالات التدبير الحديث والحكامة الجيدة، وللاعتراف بالأداء كعنصر أساسي في عملية التوظيف والتدبير وتعزيز الموارد البشرية»، وهي كلها مفاهيم براقة لتغطية تشديد الاستغلال واعتصار أكبر قدر من المردودية من الشغيلة.

وقد تمكنت الدولة من تضمين هذا في آخر محضر جرى توقيعه مع القيادات النقابية الخمس الأكثر امتثالية، مع قبول هذه الأخيرة بالتزام السلم الاجتماعي داخل القطاع تمهيدا لتنفيذ الهجمات المتضمنة في النظام الجديد وقبله القانون الإطار 51.17: «تم الاتفاق على مواصلة العمل وفق المقاربة التشاركية التي اعتمدت في التوافق حول مضامين هذا النظام الأساسي الخاص بموظفي القطاع... مما سيسهم في توفير الشروط المواتية لكسب رهانات الإصلاح العميق للمنظومة التربوية وتعزيز الثقة في المدرسة العمومية وتحسين مردوديتها، والالتزام بأجواء إيجابية باعتباره الضامن الأمثل لإنجاح مسار الإصلاح التربوي».

سيحفز هذا الانتصار الدولة على تعميم نفس الهجوم على كل شغيلة الدولة (الجماعات المحلية، الصحة، المالية والاقتصاد، التجهيز، التكوين المهني... إلخ)، وما يساعدها في ذلك استمرار نفس الخط النقابي القائم على التعاون مع الدولة من أجل إصدار أنظمة أساسية جديد لشغيلة هذه القطاعات مقابل تنازلات مادية على صعيد الأجور والتعويضات.

الوحدة شعار القواعد وأحد شروط رد الهجوم

يشكل هذا الهجوم أرضية التقاء نضالي مشترك بين مجمل شغيلة الدولة، لكن هذا الالتقاء معاق بخط نقابي راسخ قائم على أن النقابة شريك اجتماعي للدولة في تدبير «مواردها البشرية»، وليس هذا الخط حصر النقابات بل في صلب خطابات التنسيقيات ذاتها.

لن يمكننا هذا الخط النقابي من الانتصار على هجوم الدولة ذي التوجه الاستراتيجي القائم على تدمير وحدة الأساسي التشريعي لشغيلة الوظيفة العمومية، هذا الأساس التشريعي الذي يشكل أيضا قاعدة وحدة هذه الشغيلة في مواجهة مشغل واحد: الدولة، وإبداله بأنظمة أساسية قطاعية تقنّن تعدد المشغلين (المؤسسات الجهوية والإدارات الممركزة). إن مستقبل النضال النقابي ذاته في الميزان. فالتوظيف الجهوي (الوظيفة المحلية) يهدد وحدة النقابة ذاتها. علينا نحن طلائع النضال النقابي أن نعمل على بلورة خط نقابي كفاحي يقوم على وحدة مصالح الشغيلة واجتثاث الفئوية التي زرع بذورَها هجومُ الدولة ذاته وفاقمتها قيادات نقابية لا تناضل من أجل رد جوهر ذلك الهجوم وإنما تسأل الدولة اللطف فيه.

إحالات:

1 - https://www.almounadila.info/archives/12491

2 - https://www.almounadila.info/archives/12480

عاملات سيكوميك بمكناس: جريمة مُركَّبة، بين مطرقة رأس المال وسندان البيروقراطية النقابية

بقلم: م.ب

في أجواء محاطة بصمت نقابي شبه تام، تجري ببلدنا أطوار مصيبة في الساحة العمالية، مصيبة معبرة عن الحالة التي أصبحت عليها حركتنا النقابية. تتعرض عاملة ضحية للتشريد من طرف رب العمل، وللإهمال من طرف الدولة التي لم تجد حلا للمشكل القائم، لمتابعة قضائية دفع بهام قائد نقابي «كبير»، ليس سوى نائب الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، المدعو بوشتى بوخالفة.

قضت المحكمة بمعاقبة المناضلة الصرايدي بشهرين موقوفة التنفيذ وغرامة 10000 درهما. ويتابع 6 مناضلين آخرين سيمثلون أمام القضاء يوم 20 فبراير المقبل.

سيدخل هذا تاريخ الحركة النقابية نموذجا صارخا وفاضحا للتعسف البيروقراطي في أبشع صوره. مضمون المتابعات القضائية ليس إلا ذريعة لتصفية حساب بيروقراطي مع عاملات قررن الصمود والدفاع عن حقوقهن المهنية وعن حقهن في التنظيم النقابي في إطار نقابة شيَّدْن فيها تجربتهن النضالية.

ماذا يجري؟

عمال وعاملات سيكوميك العاملات متمسكون بحقوقهم، ويتحملون من أجلها، منذ توقف المصنع، معاناة مريرة، ومعهم أسرهم. كان أبسط واجبات المركزية النقابية أن تنهض بدورها وعلة وجودها في تنظيم تضامن وطني مع حالة عمالية نموذجية سواء من حيث:

- تهرب رب العمل وتجاهله التام للمطالب، وعدم جدوى كل الآليات المألوفة من لجنة بحث ومصالحة، وطرح للقضية في البرلمان او تداول الموضوع في دورات المجلس الجماعي لمدينة مكناس، وبعث مراسلات إلى مختلف الجهات، الخ

-صمود العاملات، واستماتتهن في النضال بمختلف الصيغ، وقفات احتجاجية، اعتصامات مسيرات محلية، مشاركة في وقفات ومسيرات وطنية أمام البرلمان، واستمرار حركتهن رغم القمع، وتعدد الوعود التي لم تجد طريقا إلى التنفيذ.

بدل النهوض بالواجب، تقاعست قيادة المركزية، مراهنة على عياء العاملات وبأسهن، ليكون فرصة للتخلص من هذا الملف الذي بات مزعجا للبيروقراطية النقابية في علاقتها مع دولة البرجوازيين. فالبيروقراطية النقابية ملتزمة مع الدولة بما يسمى كذبا «السلم الاجتماعي». هو سلم من جانب واحد، حيث يُطلب من الطبقة العاملة أن تكف عن الإضرابات، بينما أرباب العمل ودولتهم يعتصرون الأرباح ويقمعون الشغيلة. وهذه الحرب الاجتماعية المسماة «السلم الاجتماعي» جانب مما يسمى «الشراكة الاجتماعية»، وهي اعتبار النقابات العمالية شريكا لأرباب العمل ودولتهم، هؤلاء الذين يسببون أوضاع البؤس والشقاء التي توجد فيها الطبقة العاملة. البرجوازية ودولتها ليسا شريكين للطبقة العاملة، بل هما خصم طبقي لها.

قيادات المركزيات النقابية كلها، بلا استثناء، تمارس نقابة «السلم الاجتماعي» و «الشراكة الاجتماعية»، أي معاونة الدولة على التحكم في الوضع الاجتماعي من جانبه العمالي. أي تفادي تطور الكفاحات العمالية وتضافرها بشكل يهدد أرباح الرأسماليين و»الاستقرار الاجتماعي» أي استقرار واقع الاستغلال المفرط والقهر والتحكم بالقمع.

لذلك لا تنظم القيادات النقابية تضامنا مع النضالات من أجل المطالب، ولا من أجل الدفاع عن الحق في التنظيم (مثال ذلك الأبرز ما يتعرض له شغيلة شركة حليب الجودة بكل من معملها قرب تارودانت والجديدة ومراكش وحاليا الرباط -سلا) ... والأمثلة أكثر من أن تسرد. والنادر من جهود التضامن لا يكون بخطة، بل يفرضه ضغط الضحايا.

بتبني القيادات النقابية بالمغرب لأطاليل الشراكة الاجتماعية تكون قد تخلت عن روح النقابة، روح النضال من أجل حق الطبقة العاملة في عمل وحياة لائقين، وحولت النقابات إلى أدوات مساعدة للدولة عبارة عن ملحقات لوزارتي التشغيل والداخلية.

هذا الاستعمال المنحرف للنقابة العمالية هو الذي أوصلها إلى واقعها الحالي المتسم بالضعف الشديد. فليس القمع وحده هو الذي يضعف النقابة بطرد النقابيين وحتى سجنهم، بل ايضا تخلي النقابة عن دورها في توحيد القوة العمالية وتنظيم نضالاتها، لأن الهزائم التي يسببها التسيير البيروقراطي الفوقي والتحكمي يجعل الشغيلة ينفرون من النقابة، ويبحثون أحيانا عن مخارج أخرى كما جرى بالعديد من القطاعات حيث تأسست تنسيقيات، منها مؤخرا إبان إضراب شغيلة التعليم الذي دام 3 أشهر

أمثلة سابقة لتصرف بيروقراطي فوقي مخرب للنقابة

لو استسلمت عاملات سيكوميك أمام عدم تحمل المركزية النقابية مسؤوليتها النضالية المتمثلة في القيام بواجب التضامن، وانصرفن إلى حال سبيلهن كما جرى في تجارب مثيلة، منها ما جرى لأكثر من 500 عاملة في معمل مصبرات ضحى بايت ملول، لما جرى كل ما جرى في مكناس وصولا إلى متابعة النقابيين قضائيا من قبل القيادة النقابية الوطنية.

ليس التسلط البيروقراطي على النضالات العمالية جديدا في مسار الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الجديد هو متابعة القيادة لمناضلي القاعدة أمام القضاء البرجوازي.

تعودت قيادة المركزية على توجيه المعارك العمالية الكبرى بانتزاع تسييرها من المعنيين، وقد سبق أن سبب ذلك كوارث لعل أخطرها العصف بمعركة عمال الفنادق وقطاعات أخرى بورززات سنة 2013 بإشراف مباشر من المكتب التنفيذي لك.د.ش. الفرق في حالة سيكوميك أن العاملات تمسكن بقرارهن الديمقراطي، فلولاه لتم طي الملف منذ زمان.

بدل النهوض بواجب تنظيم التضامن، تعمد القيادات النقابية إلى التدخل المباشر في التحكم في توجيه نضالات الشغيلة بانتزاعها من أجهزتهم النقابية المحلية. وحتى بالتدخل لإجهاض النضالات. وكل هذا نادرا ما يصل إلى الإعلام، نسوق منه بعض الأمثلة:

تدخل الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل لإلغاء إضراب قطاع الجماعات المحلية عام 2006، وذلك تلبية لطلب الوزير الأول جطو، ما سبب أزمة في هذه النقابة.

- تم رفض الترخيص لعمال ومستخدمي الطرق السيارة خوض إضراب للدفاع عن حقوقهم
- النقابة الوطنية لسكك الحديدية: تدخل المكتب التنفيذي في انتخابات أجهزتها في مؤتمرها الوطني.
- إدارة المراقبة الجوية بمطار الدار البيضاء تتصل بنائب الأموي انذاك ، الزاير عبد القادر، لتطلب منه إسقاط أحد أعضاء المكتب النقابي من اللائحة فقام بالاتصال بالاتحاد المحلي طالبا من تنفيذ رغبة الإدارة .

انها مجرد أمثلة أوردها بيروقراطي فاسد لما اختلف مع إخوته في الفساد [رسالة استقالة افريطاح عبد المالك الى الاموي بجريدة الاتحاد الاشتراكي 15 اكتوبر 2008]

لكن يبقى ابرز مثال، المثال التاريخي، هو ما حصل بإقليم ورززات بإشراف المكتب التنفيذي الذي بعث احد أعضائه اليساريين، لتنفيذ مشيئة وزارة الداخلية، الأمر الذي حطم التنظيم النقابي الكونفدرالي هناك إلى يومنا هذا.

الشراسة البيروقراطية ضد شغيلة سيكوميك

نقابة «السلم الاجتماعي» لن تطيق تحمل تجربة نضالية مستميتة في الدفاع عن حقوق الشغيلة ببرامج نضالية مستمرة. فكان تسخير الجهاز البيروقراطي لدفع الشغيلة دفعا خارج النقابة. فكان استصدار قرار بالجهاز الكونفدرالي المحلي، يوم 9 يوليوز 2023، قضى بطرد المكتب النقابي لعمال وعاملات سيكوميك بكامله، ومعه أعضاء المجلس النقابي ومندوبي الأجراء ونوابهم، تحت مبرر التهجم على أحد قيادي النقابة محليا وعدم التقيد وتغيير في برنامج نضالي.

وجاءت بإيعاز مساندة لهذا القرار المتعسف من المكتب الوطني للنقابة الوطنية للنسيج الألبسة والجلد، في اليوم التالي لقرار الطرد. لكن صمود العاملات، ومكتبهن النقابي، والتمسك بالنقابة في إطار ك.د.ش، وما يسببه ذلك من إحراج وحتى فضح لحقيقة الديمقراطية في المركزية النقابية، فرض اعادة نظر في الأمر. فأرسلت قيادة الك.د.ش لجنة منتدبة لطي الملف اجتمعت يوم 8 غشت 2023 أولا مع المكتب النقابي، ثم مع العاملات انتهت بعودة المكتب النقابي و مندوبي الأجراء إلى أحضان النقابة مع رفع الاعتصام. استبشرت العاملات خيرا، لكن في نفس اليوم جرى تقديم شكاية ضد المناضلة أمينة الصرايدي.

لم يتوقف الأمر هنا، بل بلغ حد طرد العمال والعاملات من النقابة نهائيا منتصف شهر دجنبر 2023 بناء على مراسلة المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى عامل إقليم مكناس. كان مبرر الطرد هو التهجم والتعرض لقيادي في النقابة محليا ونائب الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

النقابة أداة كفاح

تعاني النقابات العمالية بالمغرب كلها من نفس التسلط البيروقراطي الرامي إلى جر ها إلى خط التعاون الطبقي مع أرباب العمل ودولتهم، ومن ثمة التضحية بمصلحة الشغيلة. بوجه هذا التسلط، يسعى الشغيلة إلى التمسك بمطالبهم والنضال لتحقيقها، لكن ذلك يجري بشكل مشتت. تتعرض تجربة نضالية لخنق بيروقراطي هنا أو هناك، وغالبا ما تتمكن البيروقراطية من بلوغ أهدافها بتشتت التجربة بعد عزلة مديدة. وتأتي تجربة أخرى بعد مدة بقطاع آخر لتشهد نفس المصير. إنه نوع من النزيف يمنع تراكم تجارب كفاحية وديمقراطية حيث يقرر الشغيلة أنفسهم أشكال معاركهم ومددها والتفاوض حول مطالبهم بعيدا عن وصاية الأجهزة الفوقية وتحكمها.

لن يوقف هذا النزيف غير تعاون النقابيين الديمقراطيين في الدفاع عن جوهر النقابة العمالية بما هي أداة كفاح لأجل مصلحة الطبقة العاملة. ما يعني تشكيل معارضة واعية ومنظمة لخط القيادات البيروقراطية. التأكيد على حق العمال والعاملات في تسيير تنظيمهم ونضالهم تسييرا ذاتيا، حيث حرية التعبير عن الرأي والرأي المغاير، واتخاذ القرار بالتصويت، والتزام الأقلية بالقرار المتخذ بأغلبية، وضمان حق الأقلية في الدفاع عن رأيها وإيصاله إلى الجميع. وانتخاب المسؤولين النقابيين بشفافية وديمقراطية مع ضمان إمكان الإقالة عند وجود تقصير في القيام بالواجب، والتناوب على المسؤولية، وضمان مشاركة النساء وتمثيليتهن. واتخاذ القرارات بشأن سير النضال في جموع عامة ديمقراطية يشارك فيها كل المشاركين في النضال، مع تنظيم الإضراب بلجنة إضراب خاضعة لقرارات الجمع العام. وتنظيم كل أشكال النضال الأخرى بلجان: لجنة التموين في المعتصمات، ولجنة تنظيمية في المسيرات، وكل ما يقتضيه السير الديمقراطي للمعركة.

يتطلب هذا كله انفتاح نقابي ونقابيات مختلف القطاعات على بعضهم البعض، واستعمال أدوات التواصل الحديثة لنسج علاقات تعاون وتضامن وتبادل الخبرات بين النقابيين داخل كل مركزية، بتجاوز الجدران القطاعية التي تنصبها البيروقراطية، وبين نقابيي مختلف المركزيات، بروح عمالية طبقية مكافحة وديمقراطية ووحدوية.

التتمة ص 07

تتمة ص 06: عاملات سيكوميك بمكناس

بقلم: م.ب

بلدان أمريكا اللاتينية: أخطار ونضالات وآمال

يرن الفوز الانتخابي الأخير والجلي للمرشح النيوليبرالي المتطرف ميلي بالأرجنتين مثل جرس جنائزي في مجمل أمريكا اللاتينية والكاريبي. كما أن تعبئة قسم هام من شعب الأرجنتين ترن هو أيضا كنداء إلى المقاومة المتجاوزة للحدود في هذا البلد بنصف القارة الامريكية الجنوبي.

ليس الوضع المضطرب الراهن، والحافل بالأخطار لكن كذلك بالآمال، خاصا بالمنطقة، لكنه يتخذ بها طابعا حادا بوجه خاص؛ وينطوي فضلا عن خصوصيات كل بلد على ميول مشتركة من شأنها تفسيره. كانت اللوحة العامة لأمريكا اللاتينية قبل 50 سنة تسودها المواجهة المفتوحة بين منظمات حرب الغوار وحكومات وطنية أو انتفاضات ثورية من جهة، ضد انقلابات رجعية وديكتاتوريات مدنية-عسكرية من جهة أخرى، في قارة مطبوعة بالتنمية السيئة وبسيطرة الامبريالية الأمريكية.

تتخذ المواجهة اليوم أشكالا متعددة، إذ تتواجه فيها مقاومات شعبية، ونقابية، وأخرى للسكان الأهالي، ونسوية، وايكولوجية، مع النخب الوطنية والدولية وللعولمة الرأسمالية. وتتنازع السلطة السياسية أحزاب مؤسسية «تقدمية»، متزايدة الطابع المعتدل، وحتى منفذة لسياسات تقشفية، في تناوب مع قوى يمينية وأخرى يمينية متطرفة «جديدة». وتقوم اهتزازات الاقتصاد العالمي، وكذا تنافس الإمبرياليات، بإملاء جزئي لظروف هذه النزاعات الطبقية.

هزات اقتصادية عميقة

في مطلع القرن 21، أدى دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وتسارع إضفاء الليبرالية على المبادلات، إلى ارتفاع هائل لأسعار المواد الأولية والزراعية. هذا ما حفز حكومات أمريكا اللاتينية على تكثيف الإصلاحات الاقتصادية-الاجتماعية القائمة في الغالب على استخراج الموارد الأولية وتصديرها، وعلى تكثيف الزراعة الإنتاجوية، مع توطيد نماذج تنمية «ريعية»، مطبوعة بالتبادل الاستعماري الجديد. ونتج عن هذا تدفق للعملة الصعبة أتاح سياسات اجتماعية وسياسات إعادة توزيع هامة، لكن ذات عواقب بيئية كارثية مع العديد من الصعوبات لحظة تنويع الاقتصاد. وعندا بدأت أسعار هذه المواد الأولية تسقط في الأسواق العالمية، بعد العام 2008 وخاصة بدءا من العام 2015، لم يبق مجال لسياسات إعادة التوزيع، خاصة أن عددا من الحكومات المحافظة عادت إلى السلطة بتطبيق سياسات فائقة الليبرالية.

في العام 2022، كان أكثر من 200 مليون شخص يعيشون من جديد تحت خط الفقر في المنطقة، بينما كان العمل في القطاعات غير المنظمة يشمل نسبة 53% من السكان النشيطين. وزهاء 500 000 شخص يفرون كل سنة من بلدانهم بدفع من الأزمة والعنف والجوع.

عدم استقرار سياسي متنام

شهد «الانعطاف اليساري» لسنوات 2000 حكومات منخرطة في سياسات قطيعة (إلى هذا الحد أو ذاك) مع الليبرالية ونأي عن الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بتشجيع من الظرفية الاقتصادية وبدعم شعبي كثيف. بيد أن جل هذه القوى السياسية ذاتها لم تتواجه مع الطبقات السائدة ببلدانها (انعدام سياسات ضريبة او مصادرة ملكية جريئة)، ولم تزحم بالملموس خُطط خروج من الاقتصاد الاستخراجي والإنتاجوي، مع غياب تعاون حقيقي على صعيد قاري وعالمي. بالعكس، انتهى العديد منها إلى التعارض مع قاعدته الاجتماعية والانخراط في ديناميات استبدادية (بدءا بالتجربة البوليفارية في فنزويلا). وبدءا من العام 2014 أدت الأزمة الاقتصادية، والاهتلاك بالسلطة وتبقرط «التيارات التقدمية» إلى تشجيع عودة قوى يمينية جذرية أكثر فأكثر في كل مكان تقريبا بانتصارات انتخابية أو بانقلابات مؤسسية.

وتسيطر هذه القوى اليمينية الجذرية فضلا عن ذلك على معظم وسائل الإعلام الكبرى وجزء من الأنظمة القضائية، محمولة باندفاع الكنائس الانجيلية، ما جعلها تشدد سياسات التقشف والقمع وعسكرة المجتمعات (تلك أيضا حالة نيكاراغوا دانيال أورتيغا) وأبلغ تعبير عن الحالة وصول بولسونارو الى السلطة في البرازيل في العام 2019.

في بلدان عديدة رد الشغيلة والشباب ضحية الهشاشة، والنساء والنسويات وجماعات السكان الأهالي، بحركات كبيرة (كما في الشيلي وكولومبيا و ايكوادور في 1919) وتعبئات كبحت بنحو أكيد جماح الرجعية. ومنذ العام 2020 تتجلى من جديد في الساحة السياسية الأمريكية اللاتينية (مثل

التتمة ص 08